الجُمل من حيث التعريف والتنكير

تأليف

نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت بعد 850هـ)

تحقيق: د. عمر على سليمان الباروني
قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ جامعة مصراتة

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن اللغة العربية قد بنيت على أسس وقواعد علمية ومنطقية دقيقة، وإن كثيرًا من مسائلها يمكن دراسته في إطار فلسفي، يمكّن الباحث من الربط بين الجوانب اللغوية والجوانب الفلسفية؛ ليقف منهما على حوض معرفي واحد، تتبلور فيه حقيقة المسألة من ناحيتي اللغة والفلسفة، وهذا بعينه روح الفهم اللغوي الذي ينشده الدرس اللغوي والنحوي، فهمٌ يقوم على أرضية علمية صلبة، بعيدًا عن التسليم الخالي عن الدليل المنقول والمعقول.

ومن العلماء الأفاضل الذين عنوا بهذا الجانب العلمي اللطيف: نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري المتوفى بعد سنة (850هـ)، الذي ألف رسالة لطيفة حول مسألة تنكير الجُمَل وتعريفها، وهي مسألة اختلف فيها علماء النحو، بين مؤيد ورافض.

ولما وقفت على الرسالة المعنية بالتحقيق، رأيت فيها مادة علمية حري بأن تخرج في حلة جديدة، ولم أجد لهذه الرسالة- بعد البحث والتفتيش- سوى نسخة فريدة، فعزمت على إخراجها إلى النور؛ لعل الله ينفع بها من يطلع عليها.

وقد جعلت عملي فيها مقسمًا إلى قسمين: قسم دراسي للتعريف بالمؤلف ورسالته، وقسم لتحقيق الرسالة. ثم أردفت التحقيق بفهرس للمصادر والمراجع، سائلًا المولى- عز وجل- التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(القسم الدراسي)

أولاً: التعريف بالمؤلف[1]:

اسمه: الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري الخراساني، يعرف بـ(نظام)، أو (نظام الدين)، ويقال له: الأعرج، أو نظام الأعرج.

مولده وحياته: لم تذكر كتب التراجم التي وقفت عليها سنة مولد النيسابوري، وذكرت أن أصله من بلدة (قم) [2]، وأن منشأه وموطنه في مدينة نيسابور بخراسان، مفسر من كبار علماء الشيعة الإمامية في عصره، وله اشتغال بالحكمة والرياضيات، أخذ عن قطب الدين الشيرازي.

ألقابه وأوصافه: وصف المؤلف بأنه عالم، علامة، محقق، شيخ، فاضل، مشارك في أنواع من العلوم.

مؤلفاته: ترك النيسابوري مؤلفات في علوم مختلفة، منها:

1- أوقاف القرآن.

2- تعبير التحرير، شرح لتحرير المجسطي للطوسي.

3- توضيح التذكرة النصيرية، في الهيئة، فرغ منه سنة (711هـ).

4- شرح الشافية في الصرف، يعرف بشرح النظام.

5- شرح الشمسية فِي الْمنطق.

6- الشمسية في علم الحساب.

7- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، يعرف بتفسير النيسابوري، ألفه سنة (828هـ).

8- لبّ التأويل في تفسير القرآن.

9- شرح مفتاح العلوم للسكاكي.

10- كشف الحقايق في شرح الزيج الإيلخانى، فارسي.

11- رسالة الجمل من حيث التعريف والتنكير، وهي التي بين يدي التحقيق.

وفاته: توفي المؤلف بعد سنة (850هـ= 1446م)، وذكرت بعض المصادر أنه توفي سنة (728هـ)، وفي بعضها سنة (828هـ)، ولعل الأقرب في ذلك سنة (850هـ)؛ لقرب هذا التاريخ من تاريخ تأليف تفسيره، كما سبق.

ثانيًا– التعريف بالرسالة:

عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف: ورد اسم الرسالة على اللوحة الأولى من النسخة الوحيدة المخطوطة، باسم (رسالة النيسابوري في الجمل من حيث التعريف والتنكير)، وورد اسم المؤلف في مقدمة الرسالة. ولم يرد اسم الرسالة، ولم تنسب إلى المؤلف، فيما اطلعت عليه من مصادر، إلا عند العاملي، فقد وردت عنده منسوبة للمؤلف باسم (الجملية في بيان أن الجمل نكرات أم لا).

ومما يستأنس به في نسبة الرسالة إلى النيسابوري ما ورد في مقدمتها من قوله: " فإن المفتقر إلى عفو ربه، الحسن بن محمد النيسابوري المعروف بنظام، نظم الله أحواله في أولاه وأخراه"، وقريب من هذه العبارة ما ذكره النيسابوري في نهاية كتابه (شرح تذكرة الطوسي)، حيث قال: "وأنا أفقر خلق الله إلى غفرانه، الحسن بن محمد يعرف بنظام النيسابوري، نظم الله أحواله في الدارين"[3].

محتوى الرسالة: شرح المؤلف في رسالته مسألة هل الجُمَل من قبيل النكرات أم من المعارف أم أنها ليست من أحد النوعين– وهو رأيه–، وقد مزج شرحه بشيء من علم الفلسفة، فجاءت الرسالة– على صغر حجمها–حافلة بكثير من المعلومات الفلسفية.

وصف النسخة المعتمدة في التحقيق: لم أجد للرسالة سوى نسخة وحيدة مخطوطة، هي نسخة مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية بالسعودية.

تقع هذه النسخة في ثلاث (3) صفحات، وفي كل صفحة واحد وعشرون (21) سطرًا، وفي كل سطر ثلاث عشرة (13) كلمة تقريبًا. خطها رقعة وواضح، نسخت سنة تسع ومائتين وألف من الهجرة النبوية (1209هـ)، ولم يرد بها اسم الناسخ.

صورة اللوحة الأولى واللوحة الأخيرة من النسخة:

صورة اللوحة الأولى

صورة اللوحة الأخيرة

رسالة النيسابوري في الجمل من حيث التعريف والتنكير

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله– تعالى– والثناء عليه، والصلاة على نبيه المختار وآله وعترته الأطهار الأخيار؛ فإن المفتقر إلى عفو ربه، الحسن بن محمد النيسابوري المعروف بنظام، نظم الله أحواله في أولاه وأخراه، [يقول][4]: قد اشتهر عن أساتذة صنعة الإعراب أن الجمل نكرات[5]، من غير دليل معتد به، ولعلهم قد ذكروا في تحقيق هذه المسألة شيئًا لم يصل إلي، والذي يدور في خلدي أن الجملة ينبغي أن لا يطلق عليها لفظا التعريف والتنكير[6]؛ لأنهما يتعلقان بوضع اللفظ لشيء بعينه، أو لا بعينه، والوضع لا يشمل المركبات من حيث هي مركبة[7]؛ لعلمنا بأن الأشعار والدواوين والتصانيف المنسوبة إلى الشعراء والعلماء إلى الآن، بل إلى يوم القيامة، لم تكن كلها موضوعة في عهد آدم– عليه السلام–، ولكن الواضع– سواء قيل: إنه الله تعالى، أو غيره– وضع ألفاظًا معينة مرددة بإزاء معانٍ[8] مخصوصة، وتلك الألفاظ هي المحتاج إليها في اللغة وعلم العربية– مثلًا–، ثم وضع قانونًا كليًّا يعرف به الألفاظ القياسية: إما مفردة، وذلك كما تبين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على (فَاعِل)، ومن باب أَفْعَل على (مُفْعِل) [9]، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغر، والجمع، ونحو ذلك، مما يذكر في علم الصرف.

وإما مركبة، كما أن المضاف– مثلًا– مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، ويحتاج إلى معرفة بعضها إلى الصرف أيضًا[10]؛ لكونها في حكم المفرد، كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى النحو، ما لم تنحط إلى تطبيق الكلام على مقتضى الحال.

والغرض أن المركبات– وإن اندرجت تحت الوضع، من حيث استفادتها من تلك القوانين، إلا أن ذلك وضع كلي– لا وجود لها في الأعيان بسبب ذلك، إلا عند الاستعمال.

ولا ريب أن وضع اللفظ لشيء بعينه يفتقر إلى وجود له عيني، وكذا وضعه لا لشيء بعينه، فلا شيء من المركبات بصالح لإطلاق لفظ التعريف والتنكير عليها.

فإن قيل: الوضع المذكور في حدي النكرة والمعرفة أعم من الوضع الأول ومن الوضع المستفاد من ذلك؛ فيشمل المفـردات والمركـبات جميعًا؛ وحينئذ يختار أن الجمل داخلة تحت

حد النكرة؛ لكونها موضوعة لشيء لا بعينه؟

قلنا: ما الشيء الذي ادعيت عدم تعينه في الجملة؟ أهو[11] المحكوم عليه، أم المحكوم به، أم الحكم، أم المجموع، من حيث هو مجموع، أم شيء آخر مغاير لهذه الأشياء؟

وعلى الأولين[12] فهو الجملة، إذ[13] طرفاها[14] متعينان، نحو: زيد قائم، أو زيد القائم.

وعلى الثالث[15] أنه ما المراد بعدم تعين الحكم؟ فإن كان المراد كونه مجهولًا عند السماع، فبعد علمه به يكون متعينًا عنده؛ فيصير معرفة، ولا سيما إذا كان الحكم بما هو متفرد في العقول، أو عند الحواس، كقولنا: الكل أعظم من الجزء[16]، والنهار مبصر[17]، مثلًا.

وإن كان المراد أن الحكم من حيث إنه نسبة أمر ما إلى أمر آخر، إيجابًا أو سلبًا[18]، غير متعين؛ لأن المنسوب والمنسوب إليه مطلقان؟

قلنا: هذا حد ماهية[19] الحكم من حيث هو، ولا ريب أن الماهية المطلقة لا وجود لها في الخارج إلا في ضمن[20] مشخصات وعوارض لاحقة بها، فكل حكم موجود في الخارج يجب أن يكون معينًا لتعين المنسوب إليه، خصوصًا إذا كانا معرفتين.

فإن قيل: تعين الحكم في ثاني الحال غير معتبر، وإنما المعتبر هو الحكم من حيث هو.

انتقض بنحو أسماء الأجناس، كرجل، وفرس، وإنسان، وعَلم، فإن كلًّا منها موضوع في الأصل لشيء- ولكل ما أشبهه- يجب أن يكون نكرة أبدًا، وإن صارت متعينة بعد ذلك بإحدى أدوات التعريف الصالحة لتعينه.

والعجب أن المفترض يسلّم أن نسبة الضرب إلى زيد- في قولنا: أعجبني ضرب زيد- معرفة؛ لنسبة الحدث إلى معرفة، ولا يسلم أن نسبة الحدث إلى المعرفة- في قولنا: ضرب زيد- معرفة، مع أنه يقول: إن (زيد) في الصورتين فاعل الضرب، والحدث منسوب إليه، لا فرق بينهما إلا في انجرار (زيد) وارتفاعه، وتسمية الأول مضافًا ومضافًا إليه، والثاني فاعلًا وفعلًا، ولا يخفى أن هذا الفرق اللفظي لا يكفي في هذا المقام، إذ البحث معنوي.

فإن قيل: ضرب زيد بالإضافة مفرد عند النحاة، وضرب زيد بالإسناد لا جملة، فهذا هو المفرد؟

قلت: لا نزاع في ذلك، إنما النزاع في نسبة الضرب إلى زيد التي تفهم من الجملة، هي بعينه نسبة الضرب إلى زيد، التي تفهم من الإضافة، فكيف يقال: إن إحداهما معينة، والأخرى غير معينة؟! وإذا كانتا معينتين دخلتا في حد المعرفة، فنسبة الضرب إلى (زيد) التي ادعيت أنها معينة في الجملة معينة هنا خلط[21].

وعلى الرابع[22] وهو أن يكون المراد أن الشيء الذي هو غير متعين في الجملة مجموع الطرفين والإسناد؛ لزم أن تكون الهيئة الإضافية لكل جملة متعينة، لكنها متعينة بإجماع العقلاء.

وعلى الخامس[23] وهو أن الشيء غير المتعين في الجملة غير الطرفين، وغير الإسناد، وغير المجموع؛ لزم عليه أن يتعين ذلك الشيء، فينظر فيه، فيتكلم عليه، ولا يتشبث المجيب بما قيل: الفضل للمتقدم، ولم يترك الأول للآخر شيئًا ما، فبالحق يعرف الرجال، لا بتقدم الدهور والآجال، وكيف لا يترك الأول للآخر شيئًا، والعلوم وتهذيبها إنما هي من نتائج العقول؟! وقد منح الله– تعالى– العقل للآخر، كما منح للأول، وليس العلم وقفًا على قوم لينغلق بعدهم باب الملكوت[24]، ويمنع فيض فضل اللاهوت على الناسوت[25]؛ بل واهب العلم الذي هو ﴿بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[26]، ولكل مجتهد نصيب، قلّ أو كثر، ولكل نفس طالبة قسط، نقص أو كمُل، وكما أن للمتقدمين التأسيس والتمهيد، فللمتأخرين التلخيص والتجريد.

وقيل للشافعي[27]: ألم تعمل بقول كذا؟ فقال: كيف أعمل بقول لو عاصرته لحججته[28]؟!

وقيل له: أتراك وحدك على الحق وهؤلاء– أشار إلى أهل الموقف– على الباطل؟ فقال: أتهددني بكرة الهالكين[29]؟

على أن الاعتراض على كلام أي شخص فرض، سوى المؤيد منهم من الله، طريق مسلوك، وعادة معهودة.

فليجب عن اعتراضنا من يحب، مراعيًا في ذلك طريق الإنصاف، متنكبًا طريق الاعتساف، فإن غرضنا من المسامرة[30] عرض نتائج الخاطر على علماء البقاع وفضلاء

الأصقاع؛ ليشرفوا بالتحسين[31] على ما يمكن أن يقبل، وينعموا بالتنبيه على مواقع الخطأ ومظان الزلل، فرحم الله موالٍ[32] تأملوا، وبالإنصاف أجابوا وعملوا.

وسلام على من اتبع الهدى، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وعترته أجمعين، تمت عصر يوم الأحد، (29) من شهر جمادى الثاني، سنة (1209).

****

الهوامش والتعليقات

1- ينظر: بغية الوعاة 525/1، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول 36/2، وكشف الظنون 1196/2، وطبقات المفسرين للأدنه وي، ص:240، وروضات الجنات 96/3- 98، ومعجم المطبوعات 1527/2، والذريعة إلى تصانيف الشيعة 31/16- 32، والأعلام 216/2، وأعيان الشيعة للعاملي 248/5- 249، وهدية العارفين 274/1، 283، ومعجم المؤلفين 281/3- 282، ومعجم المفسرين 145/1- 146.

2- مدينة شمال وسط إيران، تقع على الخط الحديدي الإيراني. ينظر: الموسوعة العربية الميسرة 1393/3.

3- ينظر: روضات الجنات 97/3، (الهامش).

4- زيادة يقتضيها المقام.

5- ينظر: شرح المفصل 375/2، وأمالي ابن الحاجب 735/2.

6- النكرة هي الأصل. ينظر: الكتاب 22/1، 241/3، وأسرار العربية، ص:298، وشرح المفصل 347/3.

7- يرى بعض العلماء أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة. ينظر: شرح الرضي على الكافية 298/2، والكليات، ص:342، وحاشية الصبان 92/3.

8- زيادة يقتضيها المقام.

9- ينظر: إيجاز التعريف، ص:70، 74.

10- في الأصل: أيظا.

11- في الأصل: أم.

12- يعني: المحكوم عليه، والمحكوم به.

13- في الأصل: ان.

14- كتبها في الهامش (طرفيها).

15- يعني: الحكم.

16- أي أن هذا الحكم من البديهيات. ينظر: الكليات، ص:980، ودستور العلماء 158/1- 159.

17- في الأصل: مضر.

18- ينظر: التعريفات، ص:123.

19- الماهِيّة: مشتقَّة من (مَا هُوَ)، وهي ما به يُجاب عن السؤال بـ(مَا هُوَ)، وتطلق في الغالب على الأمر المنفعل من الإنسان، وهي أعم من الحقيقة؛ لأن الحقيقة لا تستعمل إلا في الموجودات، فيقال: إن للموجودات حقائق ومفهومات، والماهية تستعمل في الموجودات والمعدومات، فيقال للمعدومات: مفهومات، لا حقائق، وتطلق الماهيّة والحقيقة على الصورة المعقولة، وعلى الوجود العيني. ينظر: الكليات، ص:863.

20- في الأصل: ظمن.

21- في الأصل: هذا خلف.

22- يعني: المجموع، وهو المحكوم عليه، والمحكوم به، والحكم.

23- يعني: سوى المحكوم عليه، والمحكوم به، والحكم، ومجموعها.

24- "الملكوت عالم الغيب المختص بالأرواح والنفوس". التعريفات، ص:296.

25- قال الكفوي: "اللاهوت: الخالق. والناسوت: المخلوق، وربما يُطلق الأول على الرّوح، والثاني على البدن، وربما يطلق الأول- أيضًا- على العالم العلوي، والثاني على العالم السفلي، وعلى السبب والمسبب، وعلى الجن والإنس". الكليات، ص:798.

26- سورة (التكوير)، الآيتان (23- 24). وفي الأصل: بظنين.

27- الشافعي هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، ولد في غزة بفلسطين، وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين. أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. له مصنفات، منها: كتاب الأم في الفقه، والمسند في الحديث، وأحكام القرآن، والرسالة في أصول الفقه، توفي بمصر سنة (204هـ)، وقبره معروف بالقاهرة. ينظر: وفيات الأعيان 163/4- 165، وطبقات الشافعية للسبكي 71/2- 73، وشذرات الذهب 19/3- 22، والأعلام 26/6.

28- ينظر: بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب) للأصفهاني 749/1.

29- لم أقف عليه.

30- في الأصل: المسافرة.

31- غير واضحة في الأصل، ويمكن قراءتها (بالتحييد) أو (بالتأكيد)، واخترنا ما أثبتناه لقربه من المعنى المراد، والله أعلم.

32- كذا في الأصل.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية حفص.

1- **الأعلام**، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط(15)، 2002م.

2- **أعيان الشيعة**، تأليف: السيد محسن الأمين، حققه وأخرجه: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1403هـ- 1983م.

3- **أمالي ابن الحاجب**، تأليف: أبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب الكردي، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409هـ- 1989م.

4- **إيجاز التعريف في علم التصريف**، تأليف: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط(1)، 1422هـ- 2002م.

5- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان- صيدا، (د. ت).

6- **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، تأليف: أبي القاسم شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط(1)، 1406هـ- 1986م.

7- **التعريفا**، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط(1)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ.

8- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، تأليف: أبي العرفان محمد بن علي الصبان، (د. تح)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1417هـ-1997م.

9- **دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)**، تأليف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ط(1)، 1421هـ- 2000م.

10- **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، تأليف: آقا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت، ط(3)، 1403هـ- 1983م.

11- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، تأليف: الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، الدار الإسلامية، بيروت، ط(1)، 1411هـ- 1991م.

12- **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ(حاجي خليفة)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول- تركيا، 2010م.

13- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تأليف: أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العَكري، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط(1)، 1406هـ- 1986م.

14- **شرح الرضي على الكافية**، تأليف: رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1398هـ- 1978م.

15- **شرح المفصل**، تأليف: أبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 1422هـ- 2001م.

16- **طبقات الشافعية الكبرى**، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط(2)، 1413هـ.

17- **طبقات المفسرين**، تأليف: أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط(1)، 1417هـ- 1997م.

18- **الكتاب**، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، 1408هـ- 1988م.

19- **كتاب أسرار العربية**، تأليف: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1995م.

20- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تأليف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور بـ(حاجي خليفة)، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.

21- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت).

22- **معجم المؤلفين**، تأليف: عمر بن رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د. ت).

23- **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، تأليف: يوسف بن إليان بن موسى سركيس، مطبعة سركيس بمصر، 1346هـ- 1928م.

24- **معجم المفسرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر)**، تأليف: عادل نويهض، تقديم: حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت- لبنان، ط(3)، 1409هـ- 1988م.

25- **الموسوعة العربية الميسرة**، إعداد: مجموعة من الأساتذة برئاسة محمد شفيق غربال، دار الشعب، 1407هـ- 1987م.

26- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، تأليف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، 1951م.